20000726-0007-t

الأهالي اعترضوا والحص دعاهم إلى تقبل الحقيقة «على مرارتها»

لجنة التحقيق تعتبر أن المخطوفين من ٤ سنوات وما فوق في حكم المتوفين
جثث في مقابر جماعية في مدافن الحرج ومار متر والتحويطة... وفي البحر

برز تطور جديد على صعيد قضية المخطوفين والمفقودين في لبنان تمثل بإعلان لجنة التحقيق الرسمية المكلفة بالاستقصاء عن مصير جميع المفقودين والمخطوفين «بأن جميع المخطوفين والمفقودين الذين مر على ظروف اختفائهم مدة اربع سنوات وما فوق ولم يعثر على جثثهم هم في حكم المتوفين وبالتالي توصي بالإيعاز الى ذويهم مراجعة القضاء المختص لإثبات الوفاة بصورة قانونية».

وبعد تسلمه تقرير اللجنة، دعا رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ذوي المخطوفين والمفقودين الى تقبل الحقيقة التي توصلت اليها، مؤكداً انه لابد في النهاية من الاعتراف بالحقيقة والتسليم بها على مرارتها.

وفيما كانت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين والأصدقاء في حملة «من حقنا ان نعرف» ينفذون اعتصاما، أمام مجلس النواب لليوم الثاني على التوالي ويقررون تمديده ليوم ثالث (اليوم) للمطالبة بإعلان نتيجة تقرير لجنة التحقيق، فوجئ أعضاء اللجنة بتبلغهم عبر وسائل الاعلام مضمون التقرير الرسمي وسارعوا الى عقد اجتماع استثنائي أصدروا بنتيجته بيانا أكدوا فيه مضيهم بالاعتصام المقرر العاشرة صباح اليوم والدعوة الى مؤتمر صحافي ظهر يوم الجمعة المقبل في نقابة الصحافة وقرروا طلب مواعيد عاجلة مع رئيسي الجمهورية والحكومة وسجلوا استغرابهم لطريقة نشر التقرير واعتراضهم على مضمونه المجتزأ.

نص التقرير الرسمي

فقد أصدرت «لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين» تقريرا تضمن الآتي:

أولا: الوقائع:

١ـ بموجب القرار الصادر عن رئيس مجلس الوزراء موضوع المستند (القرار رقم ١٠/ ٢٠٠٠ تاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠٠) شكلت لجنة التحقيق الرسمية وأوكل إليها مهمة الإستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين خلال مآسي الحرب وتحديد مصيرهم.

٢ـ وضعت اللجنة خطة عمل منهجية وبادرت الى عملية إحصاء المخطوفين والمفقودين، وذلك من خلال استمارات شخصية وزعت على جميع مخافر قوى الامن الداخلي في كل المناطق والقرى، وقد عمم هذا التدبير بواسطة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروء وأعطي ذوو المفقودين مهلة ثلاثة أشهر لتقديم مستنداتهم وتعبئة الاستمارات المطلوبة.

٣ـ نظرا لكون هذه القضية تهم جميع اللبنانيين وحرصا على دقة المهمة، فقد التقت لجنة التحقيق لأكثر من مرة، لجنة ذوي المخطوفين والمفقودين واستمعت الى آرائهم ومطالبهم وتفهمت هواجسهم، وأبلغتهم توجيهات السلطات اللبنانية التي تؤكد على اعتبار قضيتهم قضية وطنية عادلة ستجد الحل الملائم.

٤ـ استحوذ هذا الموضوع على اهتمام المنظمات الإنسانية العالمية، ووسائل الاعلام المحلية والاجنبية، والتي بادرت جميعها الى استطلاع عمل اللجنة من خلال مندوبيها في لبنان.

ثانيا: التحقيقات:

١ـ الاحصاء: لقد انشغل الرأي العام اللبناني لعدة سنوات خلت بهذه القضية الانسانية، وقد تبين بعد عملية إحصاء وفرز الاستمارات المقدمة من ذوي المخطوفين والمفقودين، ان عددها قد بلغ ألفين وستة واربعين (٢٠٤٦) عائدة للأسماء الواردة في الملحق رقم واحد المرفق ربطا.

٢ـ الاستعلام الامني:

أ ـ اعتمدت اللجنة في تحقيقاتها على المعلومات المقدمة في كل استمارة، وقام ممثلوا الاجهزة الامنية في اللجنة بعمل استعلامي حول أسماء المفقودين، تناول ظروف الخطف والفقدان والجهات المسؤولة عن كل حالة، وذلك بأسلوب هادئ وسري، توخى فيه أعضاء اللجنة كل الاساليب العملية والتقنية للتمكن من إبراز الحقائق وتحديد مصير المفقودين.

ب ـ قامت اللجنة بعمليات استطلاع ميداني شملت كل المناطق اللبنانية وتوصلت الى معاينة مدافن جماعية لأشخاص مجهولي الهوية، وبنتيجة هذه المعاينة تم استخراج بعض عينات من عظام الجثث داخل المدافن.

ج ـ استنادا المعلومات ذوي المفقودين أفيد عن وجود (٢١٦) معتقلا في سجون العدو الاسرائيلي مدرجة أسماؤهم في الملحق رقم (٢) المرفق ربطا. وبعد الاتصال برئيس بعثة الصليب الاحمر الدولي هنري فورنييه، أوضح بأن السلطات الاسرائيلية اعترفت بوجود (١٧) معتقلا فقط مدرجة أسماؤهم في الملحق رقم (٣) المرفق ربطا.

د ـ استناد الإفادات ذوي المفقودين أحصي (١٦٨) مفقودا يعتقد منظمو هذه الافادات بأن هؤلاء المفقودين هم في عداد الموقوفين في سوريا، وقد أدرجت أسماؤهم في الملحق رقم (٤) المرفق ربطا، ولدى مراجعة السلطات المختصة ثبت عدم وجودهم في الجمهورية العربية السورية.

ثالثا: الاستنتاج:

أ ـ حيث انه لم يتبين وجود أي مخطوف او مفقود على قيد الحياة على الاراضي اللبنانية، وذلك بعد التأكد من عدم وجود مخطوفين لدى جميع الاحزاب والتنظيمات التي عملت على الساحة اللبنانية حتى العام ١٩٩٠.

ب ـ وحيث ان كل التنظيمات والميليشيات المسلحة قامت بعمليات تصفية جسدية متبادلة خلال فترة الاحداث، وقد ألقيت الجثث في أماكن مختلفة من بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، وتم دفن البعض منها في مقابر جماعية موجودة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار متر في الاشرفية ومدافن الانكليز في التحويطة، كما تم إلقاء البعض منها في البحر.

ج ـ وحيث انه قد تم تكليف أطباء شرعيين وأخصائيين في مضمار تحليل حامض الريبي النووي للكشف على العينات المستخرجة.

د ـ وحيث انه تبين بنتيجة الكشف تعذر تحديد هوية أصحاب الجثث نظرا لطبيعتها وقدم عهدها. (تقرير طبي ربطا).

هـ ـ وحيث انه استنادا القوانين الفقدان والاحوال الشخصية لجميع الطوائف، والتي تجمع على اعتبار في حكم المتوفى من اختفت آثاره في ظروف يغلب عليها طابع الهلاك ولم يعثر على جثته خلال أربع سنوات على الاقل.

لذلك تعتبر اللجنة

ـ ان جميع المخطوفين والمفقودين الذين مر على ظروف اختفائهم مدة اربع سنوات وما فوق ولم يعثر على جثثهم هم في حكم المتوفين، وبالتالي توصي بالايعاز الى ذويهم مراجعة القضاء المختص لإثبات الوفاة بصورة قانونية».

ووقع التقرير رئيس وأعضاء لجنة التحقيق وهم: رئيس اللجنة العميد الركن سليم ابو اسماعيل، أمين سر اللجنة والعضو الرائد جان غريب، الاعضاء المقدم خطار مسلم والعقيد جان سلوم والعقيد مارون دياب.

وحمل التقرير تاريخ الخامس والعشرين من شهر تموز ٢٠٠٠.

الحص

وبعد تسلمه تقرير اللجنة، قال رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص: «يعلم الجميع اني عشت معاناة ذوي المخطوفين بكل عذاباتها وآلامها.

وقد عملت بجهد ومثابرة من أجل جلاء غوامض هذه القضية ووضع نهاية لها تجيب على أسئلة الآباء والامهات والاولاد والزوجات وتضع حدا للحالة القلق التي يعيشونها.

ومن أجل ذلك شكلت لجنة التحقيق الرسمية وأوكلت اليها مهمة الاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم، وقد نفذت اللجنة مهمتها بكل إخلاص واهتمام ووضعت تقريرها بالنتائج بعدما أعطيت الوقت الكافي لذلك.

واني إذ أقدر كل التقدير مشاعر ذوي المخطوفين والمفقودين وأشاركهم آلامهم، وأتفهم الصدى الموجع للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة، لأرى بدا من الاعتراف بالحقيقة والتسليم بها على مرارتها.

إن مأساة المخطوفين والمفقودين، وذويهم، هي جزء من المأساة التي نجمت عن المحنة الوطنية الكبرى التي عصفت بلبنان طوال خمس عشرة سنة، وقتلت من قتلت ودمرت ما دمرت وهجرت من هجرت وشوهت صورة المجتمع وأنزلت الخسائر بشتى المرافق وتركت جروحا بليغة في النفوس، نأمل أن يبلسمها الله تعالى بحنانه.

ان عواطفي مع ذوي المخطوفين والمفقودين في هذا الوقت الصعب وأملي ان نتقبل جميعا الحقيقة التي توصلت اللجنة إليها وان نسأل الله تعالى ان ينعم علينا بالصبر والسلوان».

لجنة الأهالي

وأصدرت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وحملة «من حقنا ان نعرف» البيان الآتي:

بعد الاطلاع على ما نشرته «الوكالة الوطنية للاعلام» من موجز للتقرير الصادر عن لجنة التحقيق الرسمية في مصير المخطوفين والمفقودين وتصريح رئيس مجلس الوزراء سليم الحص بهذا الصدد، نسجل الملاحظات الاولية الآتية:

١ـ تسجيل الاستغراب على الطريقة التي نشر عبرها التقرير بتعميمه على وسائل الاعلام قبل إطلاعنا عليه.

٢ـ تسجيل الاعتراض على المضمون المجتزأ للتقرير كونه جاء عاما وخاليا من التفاصيل التي تهم الاهالي.

٣ـ ان البيان الصادر عن رئيس الحكومة سليم الحص هو مقدمة لما يجب ان تضطلع به الحكومة من مسؤوليات تجاه هذا الملف الكبير.

٤ـ قررت اللجنة والحملة ترك اجتماعاتها مفتوحة لمتابعة التطورات على ان يصار الى طلب مواعيد عاجلة مع رئيسي الجمهورية والحكومة لإطلاعهما على موقف الاهالي وما يجب اتخاذه من خطوات لاحقة.

٥ـ قررت اللجنة تثبيت موعد المؤتمر الصحافي المقرر ظهر يوم الجمعة المقبل في ٢٨ الجاري في نقابة الصحافة وكذلك المضي في الاعتصام المقرر يوم غد الاربعاء في ٢٦ الجاري، العاشرة صباحا امام مجلس النواب.

وكانت لجنة الاهالي وحملة «من حقنا ان نعرف» قد واصلت اعتصامها الرمزي، امس، أمام المقرات الرسمية الثلاثة: مقر رئاسة الجمهورية، مقر رئاسة مجلس الوزراء ومقر المجلس النيابي، وقد التقى المعتصمون أمام مجلس النواب في ساحة النجمة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص وعددا من النواب وطالبوهم «بالانتقال من التضامن الكلامي مع قضيتهم الى العمل من أجل إعلان تقرير لجنة التحقيق»، وقررت لجنة الاهالي تمديد الاعتصام أمام مجلس النواب ليوم واحد بدءا من العاشرة صباح اليوم.

ودعت لجنة الاهالي جميع وسائل الاعلام والهيئات والاصدقاء الى حضور المؤتمر الصحافي الذي ستعقده ظهر يوم الجمعة المقبل في نقابة الصحافة.

كما وزعت حملة «من حقنا ان نعرف» لائحة تضم أكثر من ١٥٠ اسما لشخصيات تعمل في المجالات الفنية والثقافية والاعلامية والقانونية تطالب بتحقيق مطالب لجنة الاهالي وبإنهاء مأساة أستمرت حوالى ربع قرن وبإقرار مشروع رعاية اجتماعية لعائلات المخطوفين والمفقودين وإعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوما وطنيا للذاكرة.

الاهالي يعتصمون أمام مجلس النواب (مروان عساف)

فارس يحاور أهالي المخطوفين والى يساره غصن

أحكام القانون

نص القانون الرقم ٤٣٤ الصادر بتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٩٥ على الأصول الواجب اتباعها لإثبات وفاة المفقودين.

وقد عدل هذا القانون الاجراءات المعقدة التي كانت تنص عليها القوانين الخاصة بجميع العائلات اللبنانية.

وقد تكون المادة ٣٨٦ من قانون تنظيم القضاء الشرعي والجعفري الصادر بتاريخ ١٦ تموز ١٩٦٢ وتعديلاتها قد عممت على القانون الذي يرعى غير المسلمين، هي الاكثر تعبيرا ما يجب فعله من الناحية القانونية. وفي ما يلي نص هذه المادة:

المادة ٣٨٦ الجديدة:

يمكن الإقرار قضائيا، بناء على طلب ذي مصلحة، بوفاة اللبناني او الاجنبي المقيم في لبنان الذي اختفت آثاره في لبنان او خارج لبنان في ظروف يغلب فيها هلاكه ولم يعثر معها على جثته وفق الاحكام الآتية:

١ـ يقدم طلب إقرار الوفاة بموجب استدعاء الى المحكمة المختصة بالنسبة للطائفة التي ينتمي اليها المطلوب إعلان وفاته، وتبت المحكمة المذكورة بالطلب في غرفة المذاكرة، ومن أجل تكوين قناعتها لاتخاذ القرار اللازم تعتمد طرق الاثبات الشرعية المختلفة بما فيها القرائن والنشر والاعلان.

٢ـ استنادا لنتيجة التحريات والتحقيقات المذكورة واذا كانت الغيبة واختفاء الاثر حاصلين في ظروف يغلب فيها الهلاك، وكانت قد مضت على الاختفاء مدة اربعة اعوام هجرية على الاقل تقرر المحكمة وفاة الشخص موضوع التحقيقات والتحريات وتقضي بتحرير تركته مع الاخذ بعين الاعتبار ما يمكن ان ترتب له من حقوق، وبقسمتها بين أصحاب الحقوق وفقا لأحكام الشرع شرط ان لا يتصرف أصحاب الحقوق المذكورون بما عاد اليهم من أموال غير منقولة تصرفا ناقلا للملكية أو مرتبا عليها حقوقا عينية وذلك خلال ست سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ الحكم الا في سبيل نفقة تقررها المحكمة.

٣ـ ينشر حكم إقرار الوفاة بالاضافة الى الطرق المنصوص عليها قانونا بكل الطرق التي ترى المحكمة فائدة منها وبلبغ الى النيابة العامة لدى المحكمة الشرعية العليا المختصة والى هذه المحكمة دون إبطاء.

٤ـ للحكم المذكور صفة الحكم الرجائي القابل للتعديل والاعتراض والاستئناف من قبل النيابة العامة لدى المحكمة الشرعية العليا ومن قبل كل ذي مصلحة وفي كل الاحوال لا يصبح نافذا الا بعد تصديقه من قبل المحكمة الشرعية العليا بعد الاطلاع على مطالعة النيابة العامة لديها، وتولى معاملة التصديق هذه صفة العجلة.

٥ـ اذا عاد وظهر المعلنة وفاته خلال الست سنوات المذكورة او بعد انقضائها تطبق في شأن حقوقه الاحكام الشرعية المعتمدة لدى الطائفة التي ينتمي اليها.

٦ـ تبقى مرعية الاجراء فيما يتعلق باختفاء الزوج الاحكام المنصوص عليها في قانون حقوق العائلة العثماني، كما تبقى مرعية الاجراء فيما يتعلق بحالات الغيبة واختفاء الاثر في غير الظروف التي يغلب فيها الهلاك الاحكام المعتمدة لدى الطائفة التي ينتمي اليها الغائب.

«... ليتني كنت عميلاً»

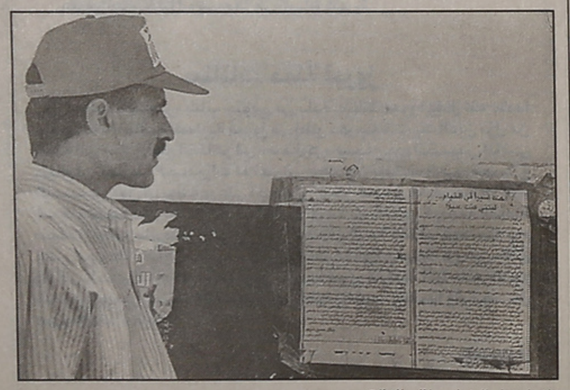

زائر لمعتقل الخيام يطالع المقالة

الخيام ـ كامل جابر:

تحوّلت المقالة التي نشرتها «السفير» للاسير المحرر جلال حسين شريم تحت عنوان «كنت اسيراً في الخيام، ليتني كنت عميلاً»... في عددها الصادر بتاريخ الثامن من حزيران المنصرم، الى فاتحة جولات قاصدي معتقل الخيام بعدما تنقلت مكبرة على آلة التصوير من جدار الى جدار. ومرد ذلك بحسب المطلعين، الى تلهف الزوار للاطلاع اكثر على بعض تفاصيل اللحظات او الساعات والايام والسنوات التي قاسى خلالها المعتقلون الامرين داخل هذا المعتقل، وقد جاءت المقالة لتشكل جزءاً من الجولة في ارجائه وتتمة لحكاية الاعتقال والتعذيب والقهر.

وفي الوقت عينه شكلت المقالة عند الاسرى المحررين الذين ما زالوا يحومون في كل يوم حول المعتقل وزنزاناته صدى لمعاناة بدأوا يلمسون مرارتها، للاسف، بعد خروجهم الى الحرية ومعظمهم الآن لا شغل له ولا عمل ويبحث عن هوية في غربة موجعة، وها ان جلاديهم ينالون احكاماً مخففة لا تشكل مجتمعة لحظة من لحظات ألم القيود والجلد والرمي العاري في ديجور الغرف الصناديق، فكيف بالسنوات؟

«ليتني كنت عميلا»... هذه التوطئة التي افتتحت بها «السفير» مقالة الاسير جلال حسين شريم، عنونت من خلالها باكراً لقضية وطنية باتت تقلق الغيارى على الفعل التحريري والمقاوم، بعدما وضعت من خلالها الاصبع على جرح الاسرى الذي بدأ ينزف قبل ان يتخثر في احتضان الدولة واهتمامها اللائق للسنوات التي لا تثمّن!